Journal of Al-Farahidi's Arts, No: 63: 381-397
Doi: https://doi.org/10.25130/jfa.17.63.17

P-ISSN : 2074-9554 | E-ISSN: 2663-811
Journal of Al-Farahidi's Arts
available online at : fja.tu.edu.iq/index.php/fja

Tikrit University
J.F.A
Journal of Al-Frahedis

Social work is an entry point for promoting human rights. An Analytical Study

Assistant Professor Basima Faris Mohammed
E-Mail: Basima.f.m@uomosul.edu.iq

Keywords:
Human rights, social work, social worker

Article history:

Received	20/10/2025
Received in revised form	24/10/2025
Accepted	22/12/2025
Available online	30/12/2025

E-mail Jaa@ tu.edu.iq

©THIS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CCBY LICENSE
http:// creativecommons.org/licenses/by/4.0

A B S T R A C T

Humans are born with rights simply because they are human. They are therefore a gift from God and His creation. The story of human struggle to obtain their rights is long and continues to this day. Furthermore, the existence of the state and its various institutions are merely tools created by humans to reclaim and preserve their rights. Despite decades of universal recognition of human rights, they have not been fully realized, even in developed countries. They continue to experience fluctuations, evidenced by demonstrations and sit-ins in most Arab and Western countries. Human rights legislation still appears incomplete and has not witnessed a real transformation. They are merely texts in the constitution, laws, and basic slogans that call for human rights.

الخدمة الاجتماعية مدخلاً لتعزيز حقوق الانسان دراسة تحليلية

أ.م.د باسمة فارس محمد / جامعة الموصل/ كلية الآداب/ قسم علم الاجتماع

المستخلص:

يولد الانسان وتولد معه حقوقه لمجرد كونه انسان، وبالتالي فهو هبة الله وفكرته، وقصة نضال الانسان في سبيل نيل حقوقه هي طويلة ولا زالت مستمرة لحد الآن، كما ان وجود الدولة بمؤسساتها المختلفة ماهي إلا ادوات اوجدها الانسان كي يسترد حقوقه ويحافظ عليها، وعلى الرغم من مرور عشرات الاعوام على الاعتراف العالمي بحقوق الانسان إلا أنها لم تكتمل حتى في الدول المتقدمة، إذ لازالت تمر بحالة المد والجزر والدليل على ذلك المظاهرات والاعتصامات في اغلب الدول العربية والغربية، إذ لازالت تشريعات حقوق الانسان تبدو منقوصة ولم تشهد تحولاً حقيقياً فهي مجرد نصوص في الدستور والقوانين والشعارات الاساسية التي تنادي بحقوق الانسان.

الكلمات المفتاحية : حقوق الانسان، الخدمة الاجتماعية، الاخصائي الاجتماعي..

المبحث الاول:

أولاً: تحديد اشكالية البحث وموضوعه

يعد مبدأ حقوق الانسان من المبادىء الاساسية التي تقوم عليها مهنة الخدمة الاجتماعية وذلك بارتباطها بسياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الفاعلة على الصعيدين القومي والدولي، إذ ان مباديء حقوق الانسان تمارس من خلال مهنة الخدمة الاجتماعية ومنظماتها وطرقها ولاسيما طريقة تنظيم المجتمع عن طريق المنظمات الحكومية وغير الحكومية وتستخدم فيها ستراتيجيات يقوم بها الاخصائي الاجتماعي لممارسة عمله مع الفرد والجماعة والمجتمع وهو اقدر ان يمارس هذه المهنة والدفاع عن حقوق الافراد في المجتمع وفق الاتفاقيات والتشريعات المختلفة التي تلزم بها في كفالة واحترام وحماية حقوق الانسان وحرياته الاساسية وتجسيد الحماية الدولية اللازمة لافراد المجتمع. ولكن عندما لاتكون هذه الحقوق قائمة او اصابها الوهن والنقص فهذا دليل على تهميشه وجرده من الحقوق الواجبة له من قبل المؤسسات والدولة. فعليه من هذا المنطلق وضعنا بعض التساؤلات يخص البحث وهي كالآتي:

1. ما المقصود بحقوق الانسان ومواثيقه؟.
2. ما علاقة حقوق الانسان بالخدمة الاجتماعية؟.
3. ما دور الاخصائي الاجتماعي في تعزيز مبدأ حقوق الانسان في المجتمع؟.

ثانياً: أهمية البحث:

تأتي اهمية البحث من خلال التركيز على آليات حقوق الانسان ومواثيقه والاتفاقيات الدولية لحقوق الانسان، وكيفية مساهمة مهنة الخدمة الاجتماعية ليكون مدخلاً معززاً لهذه الحقوق. كما يعد البحث اضافة جديدة للمهتمين بميدان الخدمة الاجتماعية وذلك للوصول إلى مزيداً من النتائج والتخطيط لتحسين وتطوير الممارسة الميدانية للأخصائي الاجتماعي في مجال حقوق الانسان.

ثالثاً: اهداف البحث:

يسعى البحث إلى تحقيق الاهداف الآتية:

1. بيان دور الخدمة الاجتماعية في تعزيز حقوق الانسان في المجتمع.
2. ابراز دور الاخصائي الاجتماعي بحقوق الانسان.

3. توضيح علاقة الخدمة الاجتماعية بحقوق الانسان وفق المواثيق والتشريعات الدولية.

رابعاً: منهج البحث:

يعتمد البحث الحالي في الوصول إلى الاستنتاجات باستخدام (المنهج الوصفي التحليلي) الذي يسمح بتحليل وتسليط الضوء على الآليات الدولية لحماية حقوق الانسان وتشريعاته مع بيان دور الخدمة الاجتماعية في تعزيز حقوق الانسان.

خامساً: اهم المصطلحات العلمية الواردة في البحث:

1. **الخدمة الاجتماعية:**

عمليات تهدف إلى إحداث تغييرات اجتماعية متعددة في الافراد والجماعات والمجتمعات في حدود مباديء ونظريات المهنة بواسطة الاخصائيين الاجتماعيثين (عبد الناصر، 2012، ص213).

وعرّفت بأنها فن تستخدم فيه معارف العلوم الانسانية والمهارة في العلاقات لتعبئة الطاقات في الفرد والموارد في المجتمع لتحقيق التوافق الملائم بين العميل وبين كل او جزء من البيئة التي يعيش فيها (جمال وريم، 2011، ص46). ويعرفها فريد لاندر هي نوع من الخدمات المهنية تعتمد على قاعدة علمية من المعارف والمهارات العديدة في ميدان العلاقات الانسانية والتي تهدف إلى مساعدة الافراد كحالات او كجماعات للوصول إلى مستوى من التوافق والنضج والاعتماد على النفس (مدحت، 2018، ص11).

فهي مهنة انسانية تسعى إلى تحسين نوعية الحياة لكل الافراد والاسر والجماعات والمجتمعات وذلك بتقوية قدراتهم وامكانياتهم وتمكينهم لمساعدتهم لتحقيق اهدافهم (يوسف محمد، 2019، ص82).

اجرائياً: هي مهنة وعلم تهدف إلى مساعدة الناس في علاج مشكلاتهم الاجتماعية ووقايتها وايجاد الحلول والعلاج لها، ووفق دراستنا بيان حقوق الانسان والمطالبة بها مما يعزز العدالة الاجتماعية والمساواة وعدم التمييز.

2. **الاخصائي الاجتماعي**

هو المتخصص المهني الذي يقوم بالخدمة الاجتماعية، كما يهدف التخصص في هذه المهنة إلى تزويد الاخصائي لكي يصبح صالحاً للقيام بالعمل الاجتماعي، وأن يزود

بالمهارات والخبرات والمعلومات (احسان، 2016، ض17). فهو شخص مؤهل علمياً وعملياً ليصبح قادراً على ادارة وتنفيذ عملية التدخل المهني بكافة انشطتها وخطواتها، ليحقق اهدافها في النهاية (هشام، 2015، ص216).

3. **حقوق الانسان:**

مفهوم الحق لغةً يعني مصدر نقيض الباطل، وتجمع على حقوق وحقائق، ويدور الحق لمعانٍ عدة منها الثبوت والوجود والتأكد والوجوب واللزوم (ابن منظور، د.ت، ص269). وأصل الكلمة المطابقة والموافقة (محمد، 1996، ص247)، ويراد به اليقين والصدق أي (يحق عليك) اي يجب عليك (ابراهيم، 1989، ص187).

اصطلاحاً: هو مجموعة من النصوص الدولية التي تتعلق بتنمية وحماية حق الشعوب في تقرير مصيرها السياسي والاقتصادي ومناهضة التمييز العنصري وتمتع الافراد والجماعات بحقوقهم المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية (اسامة، 2013، ص18).

اما اجرائياً: هي الضمانات التي تحمي الافراد والجماعات من الانتهاكات او التجاوزات أياً كان مصدرها للحفاظ على كرامة الانسان والعيش بحرية وسلام مستدام.

المبحث الثاني

خصائص ومباديء حقوق الانسان

أن حقوق الانسان هي ضمانات قانونية عالمية تحمي الافراد والمجموعات من اجراءات الحكومات التي تتدخل في الحريات الاساسية والكرامة الانسانية.

ومن اهم خصائص ومباديء فكرة حقوق الانسان ما يلي:

1. أن حقوق الانسان لا تشترى ولا تكتسب ولا تورث، فهي ملك للبشر لأن الافراد لهم حقوق وهي ملزمة التطبيق في جميع الدول، إذ تلتزم الدولة والحاملين لجنسيتها بتطبيقها.
2. أن حقوق الانسان عالمية، فهي واحدة من لجميع البشر بغض النظر عن العنصر او الجنس او الدين أو الرأي السياسي أو اي رأي آخر، أو الاصل الوطني او الاجتماعي فقد ولد جميع البشر احرار ومتساوين في الكرامة والحقوق، فهي تحمي الفرد والجماعة.

3. ان حقوق الانسان لا يمكن التنازل عنها او انتزاعها، فليس من حق اي احد ان يحرم شخصاً من حقوق الانسان حتى لو لم تعترف بها قوانين بلده، او عندما تنتهك الحكومة تلك الحقوق والقوانين، فحقوق الانسان ثابتة وغير قابلة للتصرف، إذ ان هناك ضمانات دولية.
4. ان حقوق الانسان متساوية ومترابطة وغير قابلة للتجزئة ذلك انه كي يتمتع الانسان بحقوقه موجب ان يعيش ويحيا، فله حق الحياة، ، كما يجب ان يعيش الانسان بكرامة، مثلما يحق له ان يتمتع بالحرية والامن، وبمستويات معيشة لائقة (فاكية، 2016، ص34)(*).

اهم الحقوق والحريات الاساسية للإنسان في المواثيق الدولية

ان حقوق الانسان في جوهرها هي احترام كرامته، وإعلاء قيمه، وهي مجموعة من المبادىء والقيم ترجع فكرتها إلى ان الخليقة التي دعت إليها جميع الاديان السماوية وناضل من اجلها الانسان على مر العصور إلى ان ظهرت في القرن (17) المذاهب الفلسفية حول الفرد المستقل وحقوقه الطبيعية، وهذه الحقوق ليست مستمدة من النظم السياسية ولكنها مؤسسة على حقوق طبيعية اسبق من سيادة الدولة واسمى من حقوق يولد بها الانسان، وكلنا يذكر قول الفاروق عمر "متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم امهاتهم احراراً"، اي ان حقوق الانسان هي بالأساس معنية بكل البشر بغض النظر عن انتماءاتهم وثقافتهم او اديانهم او الوانهم ومجتمعاتهم وانظمتهم السياسية وكذلك مستوياتهم المعيشية، ان التشبث بهذه الحقوق والحريات الاساسية يعد ضرورة ملحة لمواجهة بعض الممارسات والقوانين التي توضع من اجل تهميش مجموعات وشعوب باكملها وتعمق جراح الهوية لدى الافراد وتزيد من انفكاكهم وعزلتهم فمن اهم الحقوق والحريات الانسانية للإنسان وفق ما ورد في المواثيق والاعلانات والاتفاقيات الدولية والدساتير وبعد ان اصبحت الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية تحتل اهمية كبرى في تقسيمات حقوق الانسان في العصر الحديث اصبح هناك تطبيقات ونماذج كثيرة لحقوق الانسان لعل ابرزها:

(*) ففي العاشر من كانون الاول (1948) م اقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة مبادئ الاعلان العالمي لحقوق الانسان، وبعد اصدار هذا الاعلان اتجهت الامم المتحدة إلى مهمة اخرى للمزيد انظر (نسرين، حقوق الانسان، 2015).

1. الحقوق المدنية.
2. الحقوق السياسية.
3. الحقوق الاجتماعية والثقافية.
4. الحقوق الاقتصادية.
5. الحقوق الدينية والفكرية (اسامة، 2013، ص).

1. الحقوق المدنية

وهي الحقوق المتصلة بشخص الانسان وتستمد اصولها من شخصيته ويكون ارتباطها ارتباطاً وثيقاً، وتأتي في مقدمة الحقوق المدنية "حق الانسان في الحياة" فلكل انسان حق في الحياة وهو حق طبيعي مشتق من طبيعة الاشياء فلا يجوز حرمان الشخص من حياته او ايقاف حكم الموت عليه إلا بالقانون (اسامة، 2013، ص65). والسلامة الشخصية وفي التحرر من التعذيب والرق وفي حرية التنقل والمحاكمة العادلة والعلنية امام القضاء وفي حرية الفكر والمعتقد والتعبير عن الرأي والتجمع السلمي وفي حرية المشاركة في تشكيل النقابات والانتماء إلى الدولة والتمتع بجنسيتها وفي ادارة الشؤون العامة وفي المساواة امام القانون (نسرين محمد، 2015، ص).

والحقوق المقررة لحماية الفرد او تمكينه من القيام باعمال معينة ممكن الاستفادة منها باعتباره فرداً دون تمييز لاعتبارات الجنس او الدين او المكانة الاجتماعية، وحماية القيم المشتركة للحياة الانسانية سواء في الجانب العضوي كسلامة البدن او حرية الانتقال او حرية الفكر والتعبير والاعتقاد (karel, 1977).

ومن حق الفرد ان يتمتع بالمساواة , وعدم التمييز امام القانون ولابد ان تكون حرية الشخص مصانة ومعترف بها وكذلك الحق في الشعور بالأمن الشخصي او التمتع بالسلامة وكذلك له الحق في ان يحيا حياة حرة وكريمة دون وضع قيود او موانع معينة بسبب الجنس او الدين او الطائفة.

2. الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

اعتمد بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في 1966 وبدأ بتنفيذه عام 1976 وهو يتضمن ديباجة بخمس فقرات وخمسة اجزاء مفصلة في (31) مادة وتبدأ الفقرة الاولى من البلد الاول بحق اساسي من حقوق الشعب، لجميع الشعوب حق تقرير مصيرها

بنفسها، وهي بمقتضى هذا الحق حرّة في تقرير مركزها السياسي وحرّة في السعي لتحقيق نمائها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، ان الفترة الفاصلة بين صدور الاعلان العالمي عقب الحرب العالمية الثانية وصدور هذا العهد، تميزت ببروز حركات التحرر الوطني والنضال من اجل الاستقلال، وقد ساعدها هذا العهد على تحقيق ذلك باعتبار مرجعية دولية، وينجرّ عن حق تحرير المصير حق التصرف الحر في الثروات والموارد الطبيعية، ويؤكد هذا العقد في مادته الثانية على ضمان ممارسة الحقوق المنصوص عليها فيه دون اي تميز بسبب العرق او اللون او الجنس او اللغة او الدين او الرأي سياسياً او غير سياسي، او الاصل المدني او الاجتماعي، او الثروة او النسب او غير ذلك من الاسباب، وتؤكد المادة الثالثة على المساواة التامة بين الذكور والاناث، وحق كل انسان في العمل دون سخرة وله الاجر المناسب الضامن للعيش الكريم والصحة والضمان الاجتماعي، تبعاً لذلك له الحق في الدفاع عن المصالح عبر التنظيم النقابي بما في ذلك حق الاضراب وكما يشمل الحق في التربية والتعليم ولأهميتها في تنمية شخصية الانسان، وذلك نصت المادة (13) على إلزامية التعليم الابتدائي ومجانيته لجميع الاطفال وجعل التعليم القانوي متاحاً للجميع وكذلك العالي حسب الكفاءة ومع التدرج نحو المجانية ايضاً، فضلاً ان لكل فرد جق في ان يشارك في الحياة الثقافية، وان يتمتع بفوائد التقدم العلمي وتطبيقاته (الطيب، 2007، ص324). وتفرض الحقوق الاقتصادية والاجتماعية على الدولة التزامات ايجابية كتوفير المرافق العامة او الرعاية الصحية مثلاً (علي، 2019، ص464).

3. **الحقوق السياسية**

تتمثل في حق الحكم وحق الانتخاب وحق التوظف، اي انها تفسح المجال امام الفرد في الاشتراك في ادارة الشؤون العامة للبلاد مباشرة ولذلك اصبح انتخاب الحكام عن طريق نواب الشعب هو البديل الديمقراطي المقبول وتشمل الحقوق السياسية ما يلي:

أ. حق الرأي والتعبير.

ب. حرية المشاركة في الجمعيات والاجتماعات السلمية.

ت. حق الانتخاب (اسامة، 2023، ص73).

وفي هذا النطاق صدر الجيل الاول لقوانين حقوق الانسان الذي يتضمن المواد من (20-21) من الاعلان العالمي لحقوق الانسان، ومواد العهد الدولي الخاص بحقوق الانسان المدنية والسياسية سنة (1966)، انه لكل مواطن دون اي وجه من وجوه التمييز سواء للرجال او للنساء ان يشارك في ادارة الشؤون العامة، وكذا ان ينتخب ويُنتخب، وله فرصة تقلد الوظائف العامة في بلده، كما جاء في باقي مواد العهد جملة من الحقوق المدنية والسياسية، والمرتبطة بالحريات، الحق في الحياة، والجرية، والامن وعدم التعرض للتعذيب، والتحرر من العبودية، وحرية الرأي والتفكير والدين وحرية الاشتراك في الجمعيات والمجتمع، وانشاء النقابات والانضمام إليها من اجل حماية مصالحه، والناس سواء جميعاً امام القانون ويتمتعون بحق الحماية، وكذلك عدم جواز استرقاق احد والاتجار بالرقيق ولاسيما المرأة والاطفال (فاكية،2016، ض34).

كما خصصت دساتير دول المجلس العديد من موادهغا للنص على ضمان حقوق المواطنين في العيش، وتمكينهم من الحصول على المعاشات والمعونات في الحالات التي يعجزون فيها عن كسب عيشهم او في حالات الكوارث التي تصيبهم، وذلك من خلال نظم التأمين والمعاشات والمساعدات العامة (الضمان الاجتماعي) والزكاة والتزام الدولة بإصدار القوانين التي تنظم بها هذه النظم وتكفل للمواطنين حصولهم على المزايا التي تقررها لهم (يوسف، 2013، ص29).

وتنص المادة (25) من الاعلان العالمي لحقوق الانسان لعام (1948) ان (لكل شخص حق في مستوى معيشة تكفي لضمان الصحة والرفاهية له ولأسرته، خاصة على صعيد المأكل والملبس والعناية الطبية وصعيد الخدمات الاجتماعية الضرورية، وله الحق في ما يأمن به من الفوائد في حالات البطالة او المرض او العجز او الترمل او الشيخوخة او غير ذلك من الظروف الخارجة عن ارادته والتي تفقده اسباب عيشه) (روان، 2015، ص9).

وعلى الرغم من كل هذه الاتفاقيات والمعاهدات، والاعلانات الدولية، إلا أن هناك (ولا يزال) خرقاً وانتهاكاً يحدث لحقوق الانسان يومياً او ضد آلاف البشر، فلا زالت ظاهرة الاختفاء للبشر موجودة وتحدث بصورة متكررة يومياً، وكذلك تعذيب الخصوم السياسيين والسجناء ولاسيما سجناء الرأي بخلاف القتل والتصفية الجسدية من السياسيين وغيرهم والاعتقال العشوائي بدون سند او مسوغ قانوني، والاكراه البدني تحت وطأة التعذيب الجسدي

والنفسي، والتوسع في تطبيق عقوبة الاعدام، فضلاً عن تزايد الضغوط المعنوية والفكرية ضد افراد او طوائف بعينها لسحق شخصياتهم او الاستغلال الاقتصادي البشع للأطفال، والنساء والبالغين واشعال نار الفتنة والصراعات الداخلية بين ابناء البلد الواحد كل هذا تعد مخالفة لحقوق الانسان (خليل عبد المقصود،2009، ص26).

وان اكبر تحديات حقوق الانسان هو الوصول إلى تحقيق هدفين اساسيين هما الحماية والتمكين، وذلك عن طريق العمل على ايجاد الوسائل الكفيلة بترجمة الالتزامات الدولية في مجال حقوق الانسان إلى حقيقة لكي يتسنى للأفراد والمجتمعات ان يروا تغييراً حقيقياً في حياتهم، فالتحديات مثيرة لا تحتاج إلى مجموعة كاملة من الجهات الفاعلة، وما تبذله من جهود على الصعيدين الوطني والدولي (فاكية، 2016، ص4).

فحرب الولايات المتحدة الامريكية على العراق اطلق عليها البعض انها (حرب ضد حقوق الانسان) فالانتقائية في التعامل مع الدول في مجال حقوق الانسان والكيل بمكيالين اصبح من سمات الدول الكبرى والمنظمات الدولية التي تخضع لسيطرة ونفوذ هذه الدول، مثل منظمة الامم المتحدة وهي (اعلى منظمة في العالم) التي لم تستطيع ان تنفذ حوالي (150) قراراً اصدرته ضد اسرائيل، ولكن لا يوجد هناك اي محاسبة لها بسبب انحياز الولايات المتحدة لصالح اسرائيل (مسعود، 2018، ص245).

وعليه فإن قضية حقوق الانسان اصبح لها اهمية متزايدة في ظل الوضع الدولي الراهن وعدت انتهاكاتها مخلة بالسلم والامن الدوليين ومن دون توفر ضمانات لحماية حقوق الانسان على الصعيدين الوطني والدولي، إذ تظل التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية والاقليمية مجرد نصوص نظرية لا قيمة لها في الدساتير الوطنية والمواثيق الدولية فضلاً عن ان احترام الحكومات على الصعيد الواقعي لحقوق الانسان هو المعيار الاساس في استناد تلك الحكومات في سلطتها إلى الادارة الشعبية بل ومدى انبثاقها من الشعب وبالتالي ايمانها بحقوق الانسان، لكن من المؤسف ان واقع المنظمات غير الحكومية العاملة في ميدان حقوق الانسان في المجتمع العراقي لا تلقي الترحيب من قبل اجهزة الحكومة العراقية مع العلم ان تلك المنظمات ليست احزاباً سياسية ولا شركات تجارية، بل هي جمعيات خاصة تسعى لحماية حقوق الانسان وتتوسل لتحقيق اهدافها بالوسائل القانونية المنصوص عليها في قانون الجمعيات وانظمتها، ولهذا نجد ان في المجتمع العراقي خصوصاً وفي الوطن العربي عموماً لم يشهد

تطوراً ايدابياً في حركة حقوق الانسان وحرياته الاساسية على الرغم من تعدد الترتيبات والمواثيق الدولية والقانونية التي اهتمت بها (اسامة، 2013، ص167).

كما لعبت مسألة حقوق الانسان وحرياته دوراً كبيراً في تفجير الكثير من الثورات والانتفاضات على مدى تاريخ الانسانية، وذلك اعترافاً وتقديراً لواجب حمايتها وبذل الارواح والجهود في سبيل الدفاع عنها ونشرها والتثقيف بها، إذ شهدت السنوات الاخيرة تحولاً غير مسبوقاً للأهتمام بآليات التعليم والترويج والدعوة لحقوق الانسان على جميع المستويات، وربما يكون السبب وراء هذا التحول هو الادراك بأن نظام الحماية الدولية لم يعد كافياً بحد ذاته لغرض احترام حقوق الانسان فضلاً عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان لم تعد تأتي من جانب الحكومات واجهزة الدولة وحدها، بل تشارك فيها ايضاً هيئات ومنظمات خاصة مثل الحركات الارهابية والمليشيات والجيوش الخاصة (نجم عبود، 2017، ص167).

كما شغلت قضية حقوق الانسان على مر العصور حيزاً هاماً من النقاشات الفكرية والسياسية والثقافية، سواء في اطارها القانوني او الاجتماعي، باعتبار ان احترامها اصبح احدى المعايير التي يقاس من خلالها مدى تقدم الدول والامم والشعوب والجماعات او حتى الافراد (عبد الحسين، 2001، ص9).

المبحث الثالث

الخدمة الاجتماعية معززاً لحقوق الانسان

تضرب الخدمة الاجتماعية بجذورها في المبادىء الانسانية والديمقراطية وكانت تلبية احتياجات الانسان وتنمية قدراته وموارده يشكلان محور الخدمة الاجتماعية منذ نشأتها، فهي مهنة انسانية تعمل على تهيئة اسباب التغيير تحقيقاً للرفاهية الاجتماعية بأسلوب منهجي يجند طاقات الافراد والجماعات والمجتمعات المحلية بتدعيم قدراتها وامكانياتها وعلاج مشكلاتها على اساس من المساعدة الذاتية وفي الاطار الايديولوجي للمجتمع، إذ يعمل الاخصائيون الاجتماعيون في تخطيط السياسات الاجتماعية الوقائية والخدمات الموجهة للجماعات والمجتمعات المحلية وفي تقديرها وتطبيقها وتقييمها وتعديلها، وتمارس الخدمة الاجتماعية دائماً قي سياق (5) خمسة أطر وهي الاطر الجغرافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والروحية (خليل عبد المقصود،2009، ص12).

كما وتهتم الخدمة الاجتماعية بحماية الاختلافات بين الافراد والجماعات وكثيراً ما تضطر إلى الوساطة فيما بين الناس والدولة والسلطات الاخرى، وذلك للدفاع عن قضايا بعينها او لكفالة الحماية في الحالات التي تتخذ منها الدولة اجراءات للمصلحة العامة ينطوي إلى تهديد لحقوق الافراد والجماعات وحرياتهم مثلاً (في حالة اقصاء الاطفال عن عائلاتهم واستبعاهم او الحرمان من المساعدة او ايداع المسنين او العاجزين في مؤسسات خاصة بهم او نزاعات الإسكان المؤدية إلى الحرمان من المأوى) (خليل عبد المقصود،ص14). ويستطيع الاخصائيون الاجتماعيون من خلال عملهم ان يدعموا حقوق عملائهم، وان ينظروا إلى عملهم من المنظور الشامل لحقوق الانسان لأن هذا المنظور يعزز المهنة بإخفاء الاحساس بالوحدة والتضامن مع الاحتفاظ في الوقت نفسه بالمنظور المحلي للأوضاع والاحتياجات التي تشكل اطار عمل الاخصائيين الاجتماعيين (خليل عبد المقصود،2009، ص15).

ونظراً لأن الخدمة الاجتماعية خرجت من رحم المثل الديمقراطية والانسانية فأن قيمها تعتمد على احترام المساواة والقيمة والكرامة لجميع الناس،ا ذ ان منذ بدايات الخدمة الاجتماعية قبل حوالي قرن من الزمان ركزت على إشباع الحاجات الانسانية وتطوير الامكانيات البشرية، وحقوق الانسان والعدالة الاجتماعية تمثل الدافع والمبرر لممارسة الخدمة الاجتماعية وأن المتأمل في فلسفة الخدمة الاجتماعية والاسس التي تقوم عليها والاهداف التي

تسعى إلى تحقيقها لا يساوره ادنى شك في انها جميعاً تصب في صميم مفهوم حقوق الانسان، بل ان الاخصائيون الاجتماعيون شاركوا وما زالوا يشاركون في صياغة المواثيق الدولية حول حقوق الانسان وهم اكثر المناضلين من اجل لانيل الانسان لتلك الحقوق، وحسب الاتحاد العالمي للأخصائيين الذي يرعى مناسبات الامم المتحدة المتعلقة بحقوق الانسان فأن هذه الحقوق يمكن اختزالها في الكلمات الآتية، الكفاح من اجل الكرامة والحريات الاساسية التي تساهم في تطوير الامكانات والقدرات البشرية.

اذن حقوق الانسان ليست منفصلة عن نظريات الخدمة الاجتماعية وقيمها واهدافها، بالحقوق ذات العلاقة الحاجات الانسانية للأفراد والجماعات هي محور اهتمام الخدمة الاجتماعية، بل ان الخدمة الاجتماعية تجد نفسها وسيطاً بين الناس والحكومات والمسؤولين من اجل ضمان عدم انتهاك او تجاهل السياسات والقرارات الحكومية لحقوق وحريات الاشخاص والجماعات، لذلك يجب ان يدرك القائمون على تعليم الخدمة الاجتماعية والممارسون لها ان اهتماماتهم ذات علاقة وطيدة بحقوق الانسان (عبد الناصر سليم، 2012، ص251).

مبادئ الخدمة الاجتماعية في مجال حقوق الانسان

هنالك العديد من مبادئ الخدمة الاجتماعية ذات العلاقة بحقوق الانسان التي يمكن استنباطها من تجربة الاخصائيين الاجتماعيين في تحمل مسؤولياتهم لمساعدة اصحاب المشكلات الاجتماعية والشخصية، وقد اجمل الاتحاد العالمي للأخصائيين الاجتماعيين هذه المبادئ في الآتي:

1. كل انسان قيمة فريدة تبرر الاهتمام الاخلاقي بهذا الانسان.
2. كل شخص يملك الحق لتحقيق ذاته إذ لا يؤدي ذلك انتهاك حقوق الآخرين وعليه الالتزام بالمساهمة في تحسين ظروف الآخرين.
3. يجب على كل مجتمع، بغض النظر عن شكله وطبيعته، أن يعمل بأقصى طاقة لتلبية اكبر قدر ممكن من احتياجات افراده.
4. يلتزم الاخصائيون الاجتماعيون بمبادئ العدالة الاجتماعية.
5. يلتزم الاخصائيون الاجتماعيون باحترام حقوق الانسان للأشخاص والجماعات كما وردت في الاعلان العالمي لحقوق الانسان وغيرها من المواثيق والمعاهدات الدولية.

6. يجب على الاخصائيون الاجتماعيون الالتزام باتخاذ القرارات المعدة من الاتحاد العالمي للخدمة الاجتماعية (عبد الناصر سليم، 2012، 252).
7. كما يتحمل الاخصائيون الاجتماعيون مسؤولية الالتزام بالنهج العلمي والمعرفة الموضوعية للعمل مع الافراد والجماعات والمجتمعات المحلية والمجتمعات عامة، وذلك للبحث عن حلول للصراعات الشخصية والمجتمعية ونتائج هذه الصراعات.
8. الاهتمام بمبادئ السرية والخصوصية للمعلومات في اثناء عملهم مع الافراد والجماعات، ولابد أن يحققوا مصالح العملاء على الرغم من علمهم بالمخاطر والاحتمالات المرتبطة بالخطط العلاجية (www.myportail.com).

أن هذه المبادئ تكاد تكون متطابقة مع مبادئ حقوق الانسان ومنبثقة عنها كمبدأ المساعدة الذاتية (Self– help) والتقبل (Acceptance) والتوجيه الذاتي وحق تقرير المصير والعلاقة المهنية والسرية وغيرها من المبادئ التي تشكل جوهر واساس مهنة الخدمة الاجتماعية.

دور الاخصائي الاجتماعي في مجال حقوق الانسان

يتعامل الاخصائي الاجتماعي مع الحاجات الانسانية العادية الشائعة، فهو يبذل قصارى جهده للحد من الفقر، وللحد من المشكلات الاجتماعية الفردية والجماعية في سبيل ذلك يسعى للتعرف على حقوق هؤلاء الذين يعمل لصالحهم تقدم مهنة الخدمة الاجتماعية على اساس قيمي هو حق لكل فرد في التمتع بكرامة وحرية وغالباً ما يعمل الاخصائي الاجتماعي في المواقف التي بها نزاعات او صراعات لذلك ينبغي هناك ميثاق عمل اخلاقي يلتزم به ذلك الاخصائي الاجتماعي مع اقرانه، كما يقع على عاتقه التحلي بالمهارات والخبرات والمعارف التي تمكنه من التعامل مع المواقف الاجتماعية المعقدة .(خليل عبد المقصود، 2023، موقع الكتروني).

عليه يتوقع من الاخصائيين الاجتماعيين الاضطلاع بتزويد كافة الوحدات التي يعملون معها بأفضل واحسن خدمة ممكنة دون تمييز على اساس الجنس او العمر او الاعاقة او العنصر او اللون او اللغة او الدين او المعتقدات السياسية او الثروة او الميول او المكانة الاجتماعية .. الخ. فلهذا يلزم الاخصائيون الاجتماعيون باحترام حقوق الانسان للأشخاص والجماعات، كما وردت في الاعلان العالمي لحقوق الانسان وغيرها من المواثيق والمعاهدات الدولية، من خلال تطبيق مبدأ سرية معلومات العميل اثناء ممارستهم للمهنة (مقال على الموقع

الالكتروني، 2022)، ومواجهة المشكلات التي يعانيها العميل للوصول إلى خطط علاجية ووقائية واغاثية.

كما يتعامل الاخصائيون الاجتماعيون مع الحاجات الانسانية المشتركة، لذلك فهم يمنعون ويسعون إلى الحد من المشكلات التي قد يتعرض لها الفرد أو الجماعة أو المجتمع ويعملون على تحسين نوعية وجوده الحياة لكل انسان، أي انهم يحافظون على حقوق الاشخاص والجماعات التي يتعاملون معها، فالأساس والمهم هو التأكيد على القيمة المميزة والفريدة لكل انسان يتقاطع ويتكامل مع نظرية حقوق الانسان، لذلك يتصرف الاخصائيون الاجتماعيون وفقاً للمبادئ الاخلاقية ووفقاً للمعايير والمبادئ الدولية التي تدعو إلى احترام كافة البشر بغض النظر عن خصائصهم البيولوجية والجنسية والثقافية والعنصرية (عبد الناصر سليم، 2012، ص254).

أي ان حقوق الانسان يجب ان تكون حاضرة في اذهانهم وهم يمارسون هذه المهنة، والعمل مع المختصين الآخرين في العلوم الاخرى والعاملين في المنظمات غير الحكومية والمجتمع الدولي للحفاظ على حقوق الانسان وحفظ كرامته.

كما ان يمكن لحقوق الانسان ان توفر الاخصائيين الاجتماعيين اساساً اخلاقياً لممارستهم على مستوى العمل اليومي للعملاء، وكذلك يمكن ربط ادواره المختلفة لممارسة عمله الاجتماعي وهذا يستند على عمله على معرفته والمامه بحقوق الانسان (pd, 151,Jim lfe, 2008).

الخاتمة

ادت سلسلة من الحروب والنزاعات والعنف المستمر على مدار السنوات الماضية إلى تشتيت ملايين العراقيين داخل العراق، والعديد منهم اصيبوا بحالة من الفقر ويعيشون اوضاعاً مؤسفة، وبالنسبة للأقليات الدينية المسلمين وغير المسلمين يفتقدون إلى الامان وتزايد التطرف الديني جلبا معهما هجمات ادت إلى تلك الاقليات بالهجرة بأعداد كبيرة من الاشخاص فضلاً عن زيادة اعداد المعاقين جراء الحروب والنزاعات المتعددة، ورغم الوضع المتدهور الذي تجد فيه الجماعات الهشة في العراق نفسها، فأن استمرارية سلبية الحكومات المتتالية السابقة فاقمت في المشكلة، على الرغم من اصدار الحكومة لبعض القوانين فيها ضمانات دستورية لحماية المجتمعات العراقية المهمشة والبدء في البرامج واعدة للمساعدة فأنها ما زالت تخفق

في حماية المواطنين الاكثر عرضة للمخاطر والاضرار. ولا زالت هذه الفئات فاقدة لحقوقها الاساسية، وعليه فأن وجود الفئات الهشة في المجتمع من فقراء وايتام ومهمشين ومسنين دون حقوق فأنه انتهاكاً سافراً لحقوق الانسان. وهنا لابد من تفعيل دور الاخصائيين الاجتماعيين للعمل مع هذه الفئات كافة في المجتمع لضمان واسترداد حقوقهم المسلوبة.

المقترحات

1. نشر البحوث والتقارير والمؤلفات التي تدور حول قضايا حقوق الانسان.
2. العمل مع مؤسسات الخدمة الاجتماعية والرعاية الاجتماعية والمنظمات العالمية ومنظمات الامم المتحدة المهنية بحقوق الانسان ووضع تشريعات بخصوص ذلك.
3. الزيارات الميدانية للفئات المستهدفة وايصال صوتها للمعنيين وصناع القرار.
4. ان يكون للأعلام ومواقع التواصل الاجتماعي مكاناً لنشر ثقافة حقوق الانسان وكشف الانتهاكات التي تتعرض لها تلك الحقوق.
5. حث الطلاب ورموز المجتمع والمهتمين بشؤون الانسان على الاسهام في خدمة وتعزيز حقوق الانسان.
6. تمكين الفئات المهمشة والضعيفة التي تعاني من انتهاكات لحقوقها وضمان استقلاليتها الكاملة في المجتمع.

المصادر:

1. ابراهيم مصطفى وآخرون، معج الوسيط، دار الدعوة، اسطنبول، 199.
2. ابن منظور، ابي الفضل جمال الدين، لسان العرب، ج2، دار المعارف، مصر، د.ت.
3. احسان كامل السوسي، الخدمة الاجتماعية المعاصرة، الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 2016.
4. اسامة محمود خليل، ثقافة حقوق الانسان في المجتمع العراقي ابان الاحتلال الامريكي، مدينة الموصل انموذجاً، دار الكتاب الثقافي للنشر، اربد، الاردن، 2013.
5. جمال شحاتة حبيب ومريم ابراهيم حنا، الخدمة الاجتماعية المعاصرة، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2011.
6. خليل عبد المقصود عبد الحميد، الخدمة الاجتماعية وحقوق الانسان، مصر، 2009.

7. روان فرحات، الحماية الاجتماعية، برنامج المساعدات النقدية في وزارة الشؤون الاجتماعية، سلسلة تقارير خاصة، رقم (84)، فلسطين، 2015.
8. الطيب البكوش، حقوق الانسان وحقوق الشعب، الموسوعة العربية للمعرفة من اجل التنمية المستدامة، الاكاديمية العربية للعلوم، المجلد الثالث، بيروت، 2007.
9. عبد الحسين شعبان، الاسلام وحقوق الانسان، مؤسسة حقوق الانسان والحق الانساني، بيروت، 2001.
10. عبد الناصر سليم حامد، معجم مصطلحات الخدمة الاجتماعية، دار اسامة للنشر والتوزيع، عمان الاردن، ط1، 2012.
11. علي حسين ابو بكر، الآليات الدولية لحماية حقوق الانسان، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، العدد 13، يوليو السنة 2019.
12. فاكية سقني، التمكين من حقوق الانسان، متطلباته وموانعه في الوطن العربي، اطروحة دكتوراه مقدمة إلى جامعة باتنة، الجزائر، 2016.
13. محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، القاموس المحيط، ط5، مكتب التراث، مؤسسة الرسالة، 1996.
14. مدحت محمد ابو النصر، الخدمة الاجتماعية الدولية، نظرة متكاملة، المكتب الجامعي الحديث، مصر 2018.
15. مسعود شعنان، حقوق الانسان بين عالمية القيم وخصوصية الثقافات وعلاقة ذلك بالعولمة، جامعة الجزائر، مجلة الفكر، العدد الثامن، 2018.
16. الممارسة العامة المتقدمة للخدمة الاجتماعية في حقوق الانسان، مقال متاح على الموقع الالكتروني shofa2022\\blogspot.com بتاريخ 2023/8/6.
17. نجم عبود السامرائي، مبادئ حقوق الانسان، دار الكتب العلمية، صلالة، سلطنة عمان، 2017.
18. نسرين محمد هبده حوته، حقوق الانسان، المفهوم والخصائص والتصنيفات والمصادر، 2015.
19. هشام سيد عبد المجيد، اساسيات العمل مع الافراد والاسر في الخدمة الاجتماعية، دارة المسيرة للنشر، ط1، عمان الاردن، 2015.

20. يوسف الياس وآخرون، قضايا السياسات الاجتماعية الخليجية، المفاهيم والمجالات والاشكاليات، سلسلة الدراسات الاجتماعية، العدد (77)، البحرين، المنامة، 2013.

21. يوسف محمد عبد الحميد، الخدمة الاجتماعية، رؤى معاصرة واتجاهات حديثة، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2029.

22. Jim lfe, Human Rights and social work, Cambridge, UK, 2008, pd,151.

23. متاح على الموقع الالكتروني www.myportail.com.

24. Karel Vasak, Human Rights, United nations Education Scientific, and Cultural Organization, 1977.